الشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير
إحدى شركات الشركة القابضة لأستصلاح الأراضي وأبحاث المياه الجوفية
الحاصلة على شهادة الأيزو 9001 و 14001

السادة / البورصة المصرية

قطاع الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية المنتهية ٣١ / ٣ / ٢٠٢٢ والسابق إرسالها لسيادتكم في ٢٤ / ٥ / ٢٠٢٢ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

ولسيادتكم جزيل الشكر
وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

مدير عام
علاقات المستثمرين
أ / أحمد على جنيدي

شارع الفيوم - دار السلام - القاهرة ص.ب : ٢٥٢٢ تلغرافيا : ركليم القاهرة تليفون : ٢٧١٨٤١١٠ فاكس : ٢٧١٨٤٠٨٠
www.gclr.com.eg email: info@gclr.com.eg

الرد على التقرير الفحص المحدود
عن القوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي
والتنمية والتعمير عن الفترة المالية في ٢٠٢٢/٣/٣١

المقدمة: -

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة العامة لاستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير (شركة مساهمة مصرية) خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي ٢٠٢٢/٣/٣١ ، وكذا قوائم الدخل والتدفق النقدي المنتهية في ذات التاريخ ، وكذا ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة مسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية عرضاً عادلاً وواضحاً طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود: -

قمنا بإجراء الفحص المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري رقم٢٤١٠ لمهام الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ، ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا من الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية .

١. بلغ رصيد حـ/ الاصول الثابتة في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ١٧.٧٧٠مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك) وقد تبين ما يلي: -

أ- لم تقم الشركة بعمل الاضمحلال للأصول المملوكة لها وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) اضمحلالالاصول.

يتعين عمل الاضمحلال اللازم طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١).

الرد :-

تم عمل اعادة تقيم لبنود الالات والمعدات ووسائل النقل وتبين ان قيمتها التقديرية أعلى من القيمة الدفترية وبالتالى لا يوجد انخفاض يستدعى عمل اضمحلال .

ب- بلغت قيمة الأصول الثابتة العاطلة في ٢٠٢٢/٣/٣١نحو ١٠٤.٣٩١ مليون جنيه بالتكلفة الدفترية من واقع البيان المقدم من الشركة وبلغت صافي قيمتها في تاريخ الميزانية (بعد خصم مجمع الاهلاك) نحو ٦.٣١٦ مليون جنيه يمثل طاقات عاطلة في تاريخ الميزانية.

يتعين بحث اسباب تعطل هذه الأصول والعمل على استغلالها الاستغلال الأمثل وبما يحقق صالح الشركة.

الرد :-

تم عمل اصلاح لعدد ١١ معده عبارة عن ٢ بلدوزر ، ٥ حفارة ، وواحد هراس ، ٢ لودر ، وواحد موتور جديدر وتم الدفع بها للعمل بمواقع التنفيذ وتأجير جزء منها بمنطقة بنى سويف الجديدة ومحطة خلط الاسفلت وتم تشغيل محطة خلط الاسفلت لتصنيع الخلطه وتأجيرها لشركة طيبه وبعدها شركة كونكورد، وتم تشغيل عدد من معدات الشركة بالمشروع والجاهزة للعمل وعليه ليست كل معدات الشركة طاقات عاطلة ولكن يتم تشغيلها حسب حاجة مواقع العمل وجارى الاعداد لاصلاح عدد اخر من المعدات وفرز وتصنيف عدد من المعدات للسير فى بيعها والصرف منها على اصلاح المعدات القابله للاصلاح ولم تردنا موافقة على بيع عدد من المعدات الغير صالحه للاستخدام .

٢. ظهر رصيد الاستثمارات المالية طويلةالاجل في ٢٠٢٢/٣/٣١مبلغ ١,٥ مليون جنيه وذلك قيمة عدد ١٥٠٠٠٠ سهم بسعر ١٠ جنيه للسهم الواحد بالشركة

المصرية لاستصلاح وتنمية الأراضي بجنوب الوادي وتم تقييمها بتكلفة الأقتناء وقت شرائهاوالتي حققت خسائر في ٢٠١٨/١٢/٣١ بنحو ٢,٥٠٨ مليون جنيه، ٢٠١٩/١٢/٣١ بنحو ١,٨٢٨ مليون جنيه، ٢٠٢٠/١٢/٣١حققت أرباح بنحو ٢٥٥الفجنيه.

يتعين اعادة تقييم الاستثمارات المالية مع اثبات الخسائر المحققة عن هذه السنوات.

الرد :.

سيراعى عمل القيود اللازمة مستقبلا .

٣. بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٢/٣/٣١ بنحو١١.٤٨٥مليون جنيه.وقد لوحظ بشأنه ما يلي: -

أ- تضمن المخزون مبلغ نحو ٦.٣٨٦ مليون جنيهاً قيمة المخزون الراكد بالمخزن الرئيسي والمناطق والذي لم يتم استخدامه في الانتاج لأكثر من عشر سنوات بخلاف قيمة المخزون بفرع ليبيا البالغ نحو ٢,١٠٦ مليون جنيه ليصبح إجمالي المخزون الراكد بالشركة في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ ٨.٤٩٢ مليون جنيه مكون عنه مخصص بنحو ٤,٠٢١ مليون جنيه.

يتعين تشكيل لجنة لبحث ودراسة تلك الأصناف واتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء تلك الدراسة والعمل علي الاستفادة منه مع تدعيم المخصص لمقابلة المخزون الراكد.

الرد :.

تم صدور القرار الادارى رقم ٢٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٧ لفحص مخازن قطع غيار المعدات والسيارات ومخازن المهمات والخامات بالمركز الرئيسى لتحديد الاحتياجات المطلوبة منها ومدى صلاحيتها وطريقة الاستفادة منها .

تـــم صـــدور القـــرار الادارى رقـــم (٢٣٣) بتـــاريخ ٢٠٢١/٩/٢٠ بتشـكيل لجنـة لبحـث ودراسـة ارصـدة المخـازن بمنـاطق التنفيـذ لتحديـد احتياجاتهـا منهـا والاسـباب التـى ادت الـى وجـود ارصـدة ليسـت فـى حاجة اليها ان وجدت وكيفية الاستفادة منها .

٤. ظهـر رصـيد حـ/ أصـول بغـرض البيـع فـي ٢٠٢٢/٣/٣١ نحـو ٥,٦٠٥ مليونجنيه.

وقد تبين الاتى :-

أ- تضـمنت قيمـة أراضـي مستصـلحة بغـرض البيـع فـي ٢٠٢٢/٣/٣١ نحـو مبلـغ ٢.١٥٦ مليـون جنيهـا وهـي جميعهـا بمنطقـة سـهل الطينـة ولـم يتبـين قيـام الشـركة بعمـل مـزادات لعرض تلك الأراضي للبيع.

يتعين موافاتنا بأسباب عدم عرض تلك الأراضي للبيع.

- كما تبين وجود اراضي متعدي عليها بوضع اليد من قبل بعض الاشخاص كان بيانها كالتالي:

- مساحة (١٠ سهم – ٢٠قيراط- ٤٢ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السادة / محمد سعيد جوده و سعيد جودة منذ عام ٢٠١١ .

- مساحة (١٤ سهم – ٥ قيراط – ٢٣ فدان) بالقطعة رقم (٣٧) منطقة سهل الطينة متعدي عليها بوضع اليد من السيد / احمد غازي .

يتعين سرعة اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لاسترداد اراضي الشركة مع مطالبة المذكورين اعلاه بحق الانتفاع عن السنوات المذكورة.

الرد :-

تم رفع الدعوى رقم (٧٥٧) لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الاسماعيلية ضدهما بالطرد والمطالبة بريع (حق انتفاع) والدعوى مؤجلة بجلسة

٢٠٢١/٧/٢٦ للتقرير . وتم تاجيلها مره اخرى الى جلسة ٢٠٢١/١٢/٢٠ للتقرير .

٥. بلغ رصيد حـ/ عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧,٩٩٣ مليون جنيه كما بلغ رصيد حـ/ عملاء واوراق قبض في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ بنحو ١١٥.٥٥٤ مليون جنيه.

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي:-

أ- بلغت جملة الأرصدة عملاء المتوقفة عن السداد منذ فترة تزيد عن خمس سنوات بنحو ٣١.٠٦٧مليون جنيه.

يتعين إجراء الدراسة لكافة الأرصدة المتوقفة عن السداد والتحقق من مدى وجود اضمحلال لتلك الأرصدة في ٢٠٢٢/٣/٣١

الرد :.

تقوم الشركة بعمل المصدقات وارسالها للمدانين بعد عمل الاقفال الثانى واثبات جميع المستخلصات الواردة للشركة اما بالنسبة لتحصيل المستحقات فان جميع الاعمال الجارية والحديثة يتم تحصيلها مباشرة دون تاخير اما المتاخرات يتم بحثها طرف جهات الاسناد وحيث انها متاخرات من سنوات ويرجع سبب التأخر لبعض المشاريع علاوة على استيفاء بعض الملاحظات والتسليم الابتدائى والنهائى لهذه الاعمال مثل عملية فرع ٢٠ ، فرع ٢٥ ، ٢٦ بالنوبارية وعملية غرب جرجا

ب- بلغ رصيد حـ/ عملاء قطاع عام أعمال مبلغ بنحو ٧,٩٩٣ مليون جنيه مستحقة على الشركات الشقيقة منذ أكثر من ١٠سنوات دون مصادقة أو مطابقة على هذه الأرصدة.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة مع ضرورة إجراء المطابقات والمصادقات اللازمة في ٢٠٢٢/٣/٣١.

الرد :.

يرجع تأخير تحصيل هذه المستحقات لوجود خلافات بين جهات الاسناد الاصلية ووجود قضايا مثل قطاع التوسع الافقى وشركة جنوب الوادى نظراً للرجوع على الشركات بالتزامات

متعلقة بالتنفيذ ويوجد قضايا فى هذا الشأن ضد شركة جنوب الوادى .

ج - سحب بعض عمليات الإسكان المسندة للشركة من الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وقد أبرمت الشركة عقد اتفاق مع الشركات المسند اليها من الهيئة استكمال الاعمال المسحوبة من الشركة وذلك لإبراء ذمة الشركة في القضايا المرفوعة من الهيئة علي الشركة ولم تقم الشركة باجراء التسوية اللازمة واعداد المستخلص النهائي مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحة حتي تاريخ المراجعة في مايو ٢٠٢٢.

يتعين اجراء التسوية اللازمة مع الهيئة الهندسية للقوات المسلحةواتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة نحو الرجوع علي مقاولي الباطن بكافة مستحقات الشركة التي تكبدتها في هذه العملية.

الرد :.

تم تشكيل لجنة لدراسة وضع مقاولى الباطن بمشروع الاسكان وتحديد مسئولية كل مقاول على حدة للرجوع على كلا منهم فيما يخصه بفروق الاسعار نتيجة عدم استكمال الاعمال المسندة لكل منهم وعرض الامر على مجلس ادارة الشركة وتم اتخاذ قرار تحميل فروق الاسعار على المقاولين وتم معالجة الامر فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

د- تم سحب بعض العمليات المسندة للشركة وبيانها كالتالي: -

- سحب عملية تكريك منطقة جنوب شرق بوغار بمنطقة بحيرة المنزلة من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة لحماية الشواطئ) التابعة لوزارة الموارد المائية والري وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٣٤.٣٩١مليون جنيه فروق أسعار وغرامات تأخير وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٢٠مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ وقامت الشركة برفع دعوي قضائية علي مقاولي الباطن برقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجاري كلي حلوان والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية ولم نواف اثناء الفحص بما انتهت اليه تحقيقات النيابة الادارية .

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه تلك التحقيقات وتدعيم المخصص اللازم وموافاتنا بما تم بشان الدعوي المرفوعة على مقاولي الباطن.

الرد :.

تم اقامة الدعوى رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠١٨ مدنى مستعجل عابدين ضد الهيئة العامة المصرية لحماية الشواطىء دعوى عدم الاعتداد بحجز ما للمدين لدى الغير وحجزت للحكم بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٧ وصدر الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الموقع من الهيئة العامة لحماية الشواطى على الشركة العامة.

تم اقامت الدعوى رقم ١٠٩٠ لسنة ٤٠ ق قضاء ادارى المنصورة لالغاء قررى رقم ٤٠٨ و ٤٢٠ الصادرين من الهيئة العامة لحماية الشواطىء بسحب العمل من الشركة ومحالة الى خبراء وزارة العدل ٢٠٢١/١٠/٢٧ لورد تقرير خبراء وزارة العدل .وتحدد جلسه ٢٠٢١/١٢/٢٠ للاطلاع على التقرير .

الدعوى رقم ٤٩٧٦ لسنة ٤٣ق قضاء ادارة المنصورة المرفوعة من الهيئة العامة لحماية الشواطىء ضد الشركة بالزامها بمبلغ ٣٤٣٩١١١٥.١٢ جنيه صدر حكم بعدم قبول الدعوى .

تم ابلاغ النيابة العامة نيابة الزهور والمناخ ببورسعيد فى المخصر رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ ادارى الزهور والمناخ والتحقيقات لازلت متداولة وقد اصدرت النيابة العام قررها بالتحفظ على أموال كلاً من مقاولى الباطن (اشرف عبدالحميد الجابرى و مصطفى مرعى) ومهندس / عصام الشنب (مدير تنفيذ العملية بالشركة) ومهندسين بالهيئة العامة لحماية الشوطىء ومازلت تحقيقات النيابة جارية حتى تاريخه .

الدعوتين رقمى ٦٢ لسنة ٢٠١٧ تجارى كلى حلوان والدعوى رقم ٨٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى كلى حلوان مؤجلين لجلسة ٢٠٢١/١١/٢١ للاعلان بالطلب العارض من مقاول الباطن .

تم اقامة الدعوى رقم ١٩٥ لسنة ٢٠١٨ تجارى القاهرة الجديدة ضد الجابرى ومصطفى مرعى وذلك لازامهما بسداد مبلغ ٢٦٠٧٩٩٧٨.٤٠٧ جنيه قيمة ما تم الرجوع به على الشركة من قبل الهيئة العامة لحماية الشواطىء وقف تعليقى لحين الفصل فى الدعوتين رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٧ و ٨٥ لسنة ٢٠١٨ .

- سحب العمليات المسندة للشركة بمنطقة توشكى من طرف جهة الإسناد (الهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان التابعة لوزارة الموارد المائية والري) وقد أخطرت الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣ بمحضر حجز إداري بمبلغ ٤٠.٤٠٢مليون جنيه فروق أسعار وغرامات وقامت الشركة بتكوين مخصصات لمقابلة ذلك بمبلغ ٤٣.١٧٣مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ورفع دعاوى برفع الحجز الإداري وضد قرار وزير الموارد المائية والري بسحب العمل من الشركة والموضوع محل تحقيق من قبل النيابة الإدارية.

وقد قامت الشركة رفع دعوى أمام محكمة القاهرة للأمور المستعجلة ٨٦٥ ق لسنة ٢٠١٧ برفع الحجز. وصدر الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بأمرالحجز.

- وأيضا تم رفع دعوى ضد قراري وزير الموارد المائية والري وأخرين رقمي (٣٦)، (١٥٣) بسحب العمل من العمليتين المشار إليهما ولم نواف من ادارة الشئون القانونية بالشركة بما انتهت اليه تلك الدعاوي.

يتعين متابعة تلك الدعاوي وموافاتنا بما تم بشأنها واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو الرجوع على مقاولي الباطن بهذه المبالغ والإفادة

الرد :.

القضية رقم ٨٦٥ لسنة ٢٠١٧ والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى دعوى عدم الاعتداد ورفع الحجز بمبلغ ٤٠٦٧٣٣٢٣ جنيه والصادر فيها الحكم بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٧ بعدم الاعتداد بالحجز واعتباره كأن لم يكن

القضية رقم ١٢٦٧٤ لسنة ٧٢ق قضاء ادارى والمرفوعة من الشركة ضد وزير الموارد المائية والرى وهيئة السد العالى

دعـــوى طعـــن علـــى القـــرار الادارى رقـــم ٣٦ لســـنة ٢٠١٦ والقـــرار الادارى رقـــم ١٥٣ لســـنة ٢٠١٦ لســـحب الاعمـــال مـــن الشـــركة و جلســـة ٢٠٢٠/٦/٢٥ احالـــة الـــى مجلـــس الدولـــة بمحافظـــة أســـوان للاختصاص .

الـــدعوى رقـــم ١٠٠ لســـنة ٢٠١٨ مـــدنى كلـــى حلـــوان والمرفوعـــة مـــن شـــركة فيوتشـــر جـــروب ضـــد الشـــركة دعـــوى مســـتحقات بمبلـــغ ١٥٢٦٨٥٣.٧٥ جنيـــه عـــن تربـــة صـــخرية عـــن عمليـــة توســـيع مفـــيض توشـــكى بـــر أيســـر مـــن ك ٤٥٠٠ الـــى ك ٤٦٠٠ وذلـــك عـــن العقـــد رقـــم ٢١ لســـنة ٢٠١٥/٢٠١٦ والحكـــم جلســـة ٢٠١٩/١٢/٢٩ عدم قبول الدعوى .

الـــدعوى رقـــم ٣٥٩ لســـنة ٢٠١٨ مـــدنى كلـــى حلـــوان والمرفوعـــة مـــن المقـــاول / شـــوقى لبيـــب منصور ضـــد الشـــركة دعـــوى مســـتحقات بمبلـــغ ١٢٢٧١٥١١ جنيـــه عـــن تربـــة صـــخرية عـــن عمليـــة تنفيـــذ أعمـــال توســـيع مفـــيض توشـــكى عـــن العقـــد رقـــم ١٨ لســـنة ٢٠١٥/٢٠١٦ مـــن ك ٣.٤٦٥ الـــى ٣٨٠٠ بـــر ايســـر والفوائـــد القانونيـــة ٥% مـــن تـــاريخ المطالبـــة وحتـــى الســـداد ومحالـــة الـــى مكتـــب خبراء وزارة العدل بجلسة ٢٠٢١/١٢/١١ لورود التقرير

الـــدعوى رقـــم ٨٦٩ لســـنة ٢٠١٧ مـــدنى كلـــى ســـوهاج المرفوعـــة مـــن الشـــركة ضـــد الســـيد / صـــابر ســـدراك يوســـف دعـــوى مطالبـــة ماليـــة بمبلـــغ ١٥٨٢٢٨٣.٢٠٥ جنيـــه والتعـــويض محالـــة لهيئـــة خبـــراء وزارة العـــدل بأســـوان بتـــاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ والـــى جلســـة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير .

الـــدعوى رقـــم ٨٧٠ لســـنة ٢٠١٧ مـــدنى كلـــى ســـوهاج المرفوعـــة مـــن الشـــركة ضـــد الســـيد / صـــبرى ســـدراك يوســـف . موضـــوع الـــدعوى مطالبـــة ماليـــة بمبلـــغ ٣٨٤٨٦٧٩.٨٩ جنيـــه والتعـــويض محالـــة

لهيئة خبراء وزارة العدل بأسوان بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ ٠والى جلسة ٢٠٢١/١١/١٩ للتقرير ٠

ح- بلغ رصيد حساب عملاء بيع أراضي بالتقسيط مبلغ ٣٠٠٦٩مليون جنيه وقد تضمن الحساب مبلغ نحو ٢,٦٥٩ مليون جنيه على بعض العملاء لم تحصل منذ اكثر من عشر سنوات.

يتعين بحث اسباب عدم تحصيلها وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية في حينه والإفادة.

الرد :.

يتم الاتصال المباشر بالمستثمرين المتعثرين فى السداد والتفاوض معهم للسداد وكذلك ارسال انذارات واخطارات لهم للحضور لمقر الشركة للسداد كما تم اعداد بيان موضح به جميع المستثمرين المتقاعسين عن السداد وتم ارساله للشئون القانونية لاتخاذ الاجراءات القانونية ضد هولاء المستثمرين عن طريق رفع دعاوى قضائية لتحصيل المديونية طرفهم ٠

٦. بلغ رصيد حساب الضريبة المستقطعة من الشركة (أرباح تجارية وصناعية) في ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٣٤.٠١٠ مليون جنيه والذي يمثل قيمة ما تم خصمة من ضرائب بمعرفة جهات الاسناد ولم نقف على صحته لعدم وجود مطابقات او مصادقات مع مصلحة الضرائب.

يتعين موافاتنا بتحليل مفردات هذا الرصيد المذكور والمستندات المؤيدة له.

الرد :.

سيتم طلب التحليل من مصلحة الضرائب ومطابقتها حيث ان الخصم معلى الياً من عام ٢٠٠٠ ٠

٧. ظهر رصيد حساب مدنيون وأرصدة مدينة أخرى في ٢٠٢٢/٣/٣١نحو٣٣٣.٥١٥ مليون جنيه كما بلغ رصيد حساب مقاولون قطاع عام أعمال في ذات التاريخ مبلغ ٩٢٤١٤ جنيه مرحل منذ سنوات.

وقد أسفرت عملية المراجعة عما يلي :-

أ- تضمن الحساب مبلغ ١٨.٢٨٤ مليون جنيه جارى ليبيا بفرع مصر ولم نتحققمن صحة وجود هذا الرصيد فى تاريخ القوائم فضلاً عن عدم تكوين المخصص اللازم.

يتعين موافاتنا بموقف هذه الأرصدة وتكوين المخصص اللازم.

الرد :.

نظراً لتوقف العمل بفرع الشركة بليبيا وعدم استخراج قوائم مالية وعدم التواجد للظروف الامنية جارى العمل على عودة العمل بالفرع واستخراج قوائم مالية جديدة والعرض على مراقب الحسابات وعليه تم تثبيت سعر صرف اخر ميزانية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ حتى لا يؤثر ذلك على الارصدة وتحقيق ارباح وهمية .

ب- بلغت جملة الأرصدة المدينة المتوقفة عن السداد منذ عدة سنوات نحو ٨٧,٤٤٥مليون جنيه مكون عنها مخصص بنحو ٢١.٥ مليون جنيه فقط.

يتعين تحديد أسباب توقف هذه الأرصدة وعدم تحصيلها في حينه مع تحديد المسئولية بشأن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها وتكوين مخصص يتناسب مع قيمتها.

الرد :.

جارى الفحص والتسوية حيث ان هذه المبالغ يوجد قضايا مرفوعه على بعض الجهات مثل شركة جنوب الوادى .

ج- أسفرت أعمال مراجعة بعض العمليات المسندة للشركة العامة لإستصلاح الأراضي والتنمية والتعمير عن تقاعس بعض المقاولين عن تنفيذ الاعمال المسندة اليهم وقيام الشركة بسحب العمل منهم ونتيجة لذلك ادي الي تحميل الشركة لغرامات وفروق اسعار وقامت الشركة بقيدها علي هؤلاء المقاولين وقيام

الشـــركة برفـــع دعـــاوي قضـــائية ضـــد هـــؤلاء المقـــاولين ونتيجـــة لـــذلك تضخم ارصدتهم دون تحصيل.

يتعـــين متابعـــة القضـــايا المرفوعـــة ضـــد هـــؤلاء المقـــاولين واتخـــاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل مستحقات الشركة.

الرد :-

تـــم موافـــاة قطـــاع الشـــئون القانونيـــة بكـــل مـــا يلـــزم مـــن مســـتندات لتقـــديمها فـــى الـــدعوى المرفوعـــة مـــن الشـــركة ضـــد المقـــاولين ومـــا زالـــت الـــدعاوى متداولـــه وســـنوافى ســـيادتكم فـــور موافاتنـــا مـــن قطـــاع الشـــئون القانونية بأى مستجدات .

د- تضـــمنت نحـــو ٥,٠٤٤مليـــون جنيـــه بإســـم/ البنيـــة الاساســـية وتمثـــل بـــاقي المســـتحق علـــى المســـتثمرين علـــى الاراضـــي المشـــتراة مـــن الشـــركة حيـــث تـــم خصـــم ٢٠.١٠٦ مليـــون جنيـــه بمعرفـــة هيئـــة التعميـــر قيمـــة مســـتحقات الشـــركة عـــن الأراضـــي الممنوحـــة لهـــا وتـــم تحصـــيل نحـــو ١٥.٠٦١ مليـــون جنيـــه مـــن المســـتثمرين ولـــم يـــتم تحصـــيل البـــاقي والمســـتحق علـــى هـــؤلاء المســـتثمرين حتـــي تـــاريخ القـــوائم فـــي ٢٠٢٢/٣/٣١ ومكـــون عنهـــا مخصـــص بمبلـــغ ٢مليـــون جنيه فقط.

يتعـــين اتخـــاذ الإجـــراءات اللازمـــة لتحصـــيل بـــاقي مســـتحقات الشركة طرف هؤلاء المستثمرين.

الرد :-

تـــم اعـــداد كشـــوف باســـماء المســـتثمرين المتعســـرين بســـداد قيمـــة البنيـــة الاساســـية وارســـالها لمديريـــة الزراعـــة بالنوباريـــة يفيـــد بعـــدم التعامـــل معهـــم فـــى صـــرف الحصـــة المقـــرره مـــن الكيمـــاوى والتقـــاوى الا بعـــد ســـداد البنيـــه الاساســـية ورغـــم ذلـــك يقـــوم القطـــاع التجـــارى بعمـــل انـــذارات للمســـتثمرين لحـــثهم علـــى الســـداد ولا يـــتم التعامـــل مـــع اى مســـتثمر يحضـــر للقطـــاع التجـــارى لاى اجـــراء الا

بعد التنبيه عليه بسداد قيمة البنيه الاساسية وهذا ادى الى تحصيل الشركة جزء كبير من المبالغ الخاصة بالبنية الاساسية

ه- بلغ رصيد حساب أمانات لدي العملاء فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٤٠.٥٥٩ مليون جنيه بخلاف مبلغ ٢٢.٨٩٩ مليون جنيه رصيد دائن " وزارة الدفاع " عبارة عن غرامات فروق اسعار نتيجة سحب أعمال مشروع القاهرة الجديدة وقد تضمن الحساب مبلغ ١٢.٨٧١مليون جنيه طرف شركة جنوب الوادي للتنمية والذي يمثل مديونية مستحقة للشركة طرفها منذ اكثر من سبع سنوات عن تلك العمليات ولم تقم الشركة باجراءمصادقات او مطابقات للوقوف على صحة تلك المديونيات وهذه المديونية مرفوع بشأنها الدعوي القضائية رقم ٦٦٢ لسنة ٢٠١٨ محكمة جنوب القاهرة الابتدائية.

يتعين اجراء المصادقات مع الشركة للوقوف على صحة تلك المديونيات مع متابعة الدعوي المشار اليها وموافاتنا بما انتهت اليه.

الرد :.

يوجد دعوى وتم ايداع تقرير الخبير لصالح الشركة .

و- تضمن رصيد حـ/أرصدة طرف هيئات وشركات فى ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ نحو ١٠.٧٥٧مليون جينه باسم/ هيئة التعمير حيث سبق تخصيص مساحة١٠ الاف فدان للشركة بشرق العوينات وقد بلغت تكاليف الارض والاستصلاح نحو ٩.٦٥٦مليون جنيه حيث سبق إبرام عقد ابتدائي بين الهيئة المذكورة والشركة في ١٩٩٩/٤/٤الا انه بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٤ صدر قرار من الهيئة بسحب الأرض المخصصة للشركة مما حذا بالشركة إقامة الدعوي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٩ وكونت الشركة مخصص عنها بكامل القيمة ومازالت الدعوي متداولة بالقضاء لم يتم البت فيها بعد.

يتعين موافاتنا بما انتهت إليه الدعوي المشار إليها.

الرد :.

توجد دعوى للحصول على التعويض المناسب أو الحصول على قطعة ارض بديلة .

٨. بلغت الالتزامات طويلة الأجل وتسهيلات موردين في ٢٠٢٢/٣/٣١مبلغ ٢٠.٧٩٢مليون جنيه تبين بشأنها ما يلي :-

- تضمنت مبلغ ٦,٩٩٨ مليون جنيه باسم اقساط ارض شرق السويس حيث قامت الشركة بشراء ٧١٥فدان شرق السويس بالمزاد العلني من الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير منذ عام ٢٠٠٤ وتم سداد مبلغ ٤,٠١١مليون جنيه مقدم الثمن والباقي علي خمسة اقساط سنوية متساوية الفائدة ويستحق القسط الاول بعد مضي سنة من دخول المياه والمرافق كذلك تبين سداد مبلغ ٢,٨٥٥ مليون جنيه خصما من مستحقات الشركة لدي الهيئة العامة لمشروعات التنمية والتعمير وقد تبين قيام الشركة ببيع كامل تلك المساحة للمستثمرين منذ استلامها وتخصيصها من هيئة التعمير وبلغت حصيلة البيع نحو ٢٢,٧٢٤مليون جنيه ولم تسدد الشركة باقي ثمن تلك الارض لهيئة التعمير بالرغم من قيامها بالتصرف في كامل المساحة المشار اليها.

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك والافادة.

الرد :-

مبلغ ٦.٩٩٨ مليون جنيه تم السداد من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير عن الاعمال التى نفذتها الشركة لصالح الهيئة .

- تضمنت مبلغ ١٣,٧٩٣مليون جنيه باسم اتحاد المساهمين العاملين ويمثل المستحق لاتحاد المساهمين طرف الشركة العامة عن توزيعات الارباح عن سنوات سابقة ولم يتم سدادها من الشركة لاتحاد المساهمين كما تبين عدم قيام اتحاد المساهمين بسداد باقي اقساط الاسهم للشركة القابضة والمقدرة بنحو ١٤مليون جنيه وذلك خلال فترة عمل الشركة تحت مظلة القانون رقم ١٥٩لسنة ١٩٨١ وتعديلاته قبل خضوع الشركة للقانون رقم ٢٠٣لسنة ١٩٩١.

كما تبين عدم قيام الشركة القابضة لاستصلاح الأراضي بسداد قيمة الأسهم المستحقة لاتحاد العاملين المساهمين طبقاً لما تم الاتفاق عليه مع الاتحاد لتنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١٢ حيث تم تحرير محضر اتفاق على ذلك في ٢٠١٣/١٠/٢٤.

يتعين إجراء الدراسة القانونية لموقف اتحاد العاملين المساهمين مع الشركة وموافاتنا بما يتم في هذا الشأن.

الرد :-

تم سداد جزء من مستحقات الاتحاد طرف الشركة القابضة وسيتم السداد للاتحاد حسب توفير السيوله بالشركة .

٩. بلغ رصيد البنوك الدائنة في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ نحو ٩٦,٨٧٣ مليون **جنيه ولنا بشأنه ما يلي:-**

- بلغ رصيد الدائن لبنك مصر الموسكى فى ٢٠٢٢/٣/٣١ سحب على المكشوف بمبلغ ٢٩,٥٥٠ مليون جنيه في حين أن أخر شهادة من البنك في ٢٠١٩/٦/٣٠ تضمن رصيد مدين بمبلغ ٨٩.٦٩٠ مليون جنيه بفارق نحو ٦٠.١٤٠ مليون جنيه وقد قامت الشركة بتوقيع عقد تسوية مع البنك بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٥ لتصبح المديونية علي الشركة بملغ ٦٣.٧٧٨ مليون جنيه بدلاً من ١١٢.٥٧٠ مليون جنيه وقد تم تقديم شيكات آجلة للبنك بمبلغ ٢٠ مليون جنيه ولم تلتزم الشركة بالسداد في المواعيد حيث قامت بسداد شيك واحد فقط بمبلغ ٥.٥ مليون جنيه والباقي لم يسدد مبلغ ١٤.٤٦٠ مليون جنيه بخلاف الفوائد المدينة من عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢١ وقد أدي هذا الي صدور الحكم القضائي رقم ٨٨١ لسنة ٧ ق من المحكمة الاقتصادية بالقاهرة لصالح البنك المذكور بالزام الشركة أن تؤدي مبلغ ٨٩٩٩٩٢٦٧ جنيه للبنك المذكور بخلاف فوائد بواقع ١٣.٥% ، وقد قامت الشركة بالطعن علي الحكم برقم ٤٨٨٩ لسنة ٩ ق لوقف تنفيذه ومازال الطعن متداول حتي الان ولم يحدد لها جلسة ، وقامت الشركة بتكوين مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ لمقابلة هذا الحكم وذلك لحين صدور نتيجة الطعن المقدم.

يتعين متابعة الطعن المقدم من الشركة وموافاتنا بما تم فيه مع الحصول علي شهادة من البنك المذكور بالرصيد في ٢٠٢١/١٢/٣١ واجراء التحقيق اللازم وتحديد المسئولية بشأن التأخر في السداد والذي أدي الي صدور الحكم السابق الإشارة اليه، مع تدعيم المخصص.

الرد :-

تم عمل مخصص بمبلغ ٢٠ مليون جنيه عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وتم تدعم المخصص خلال العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ بمبلغ ١٠ مليون جنيه ليصبح اجمالى المخصص ٣٠ مليون جنيه وتم عمل تفاوض مع

البنك لسداد مبلغ عشرون مليون جنيه والتصالح فى الحكم عن طريق بيع عدد قطعة ارض من ارض دار السلام وتم عمل جلسة مزاد فى ٧ /٢٠٢١ ولم يتقدم احد للشراء وجارى اعادة عرض الارض للبيع لسداد البنك

- مازالت الشركة لم تقم برد خطابات الضمان خلال ثمانية اشهر والبالغ قيمتها فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٧.٢٩١ مليون جنيه لبنك الاسكندرية طبقا لعقد التسوية الموقع من بنك الاسكندرية في ٢٠١٥/٥/١٧ حتي تاريخ المراجعة فى مايو٢٠٢٢ مما قد يعرض الشركة لعقوبة الغاء التسوية مع البنك لعدم التزامها ببنود التعاقد وكونت الشركة مخصص بمبلغ ٥ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بعقد التسوية مع بنك الإسكندرية والإفادة بما تم في هذا الشأن مع تدعيم المخصص.

الرد :-

رد بعض خطابات الضمان خلال السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليصبح رصيد خطابات الضمان حاليا ٦.١٨٨ مليون جنيهاً وتم ابرام عدد ٢ وديعة بمبلغ ١.٢٥ مليون جنيه كمارج لرصيد خطابات الضمان ليصبح بعدها رصيد خطابات الضمان غير المغطى هو ٤.٩٣٨ مليون جنيها وجارى العمل حاليا على رد باقى خطابات الضمان للبنك .

- ظهر رصيد حساب البنك الأهلي المصري (دار السلام) فى ٢٠٢٢/٣/٣١ دائن بمبلغ ٤٦,٣٦٤ **مليون جنيه ولم** يتم تفعيل التسوية التي تمت مع البنك بمبلغ ٢٦مليون جنيه في ٢٠١٤/٣/٢٤ وقد قام البنك برفع الدعوي رقم ١٣٠ لسنة ١٢ ق أمام المحكمة الاقتصادية بالقاهرة للمطالبة بنحو ٦٧.٢٥٥ مليون جنيه.

يتعين تحقيق الامروتحديد المسئولية بشأن ما سبق مع تكوين المخصص اللازم.

الرد :-

بخصوص البنك الاهلى المصرى يوجد نزاع قضائى وجارى الاتفاق على تسوية المديونية عن طريق السداد العينى بالتنازل عن قطعة أرض لصالح البنك .

- لم يتم تحميل المصروفات بالفوائد البنكية على أرصدة حسابات بعض البنوك تسهيلات في ٢٠٢٢/٣/٣١ وذلك سبب تهميش الفوائد على أرصدة حسابات الشركة لدى بعض البنوك لوجود دعاوي قضائية أولحين التوصل لتسوية مع بعض البنوك لسداد المديونية.

١٠. بلغت الأرصدة الدائنة المستحقة لهيئة التأمينات الاجتماعية في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١٤٦.٣٩٧ مليون جنيه حيث تم رفع الحجز الاداري من الهيئة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ بتقسيط المبالغ المستحقة عليها للهيئة والبالغة ١٢٣,٣٥٧ مليون جنيه على أقساط شهرية عددها ٩٦ قسط قيمة كل قسط ١,٢٨٥ مليون جنيه.

يتعين الالتزام بسداد مستحقات الهيئة وخاصةً حصة العاملين التابعين للشركة في المواعيد القانونية وأن هذه الأموال تمثل أموال سيادية للدولة وتحديد المسئولية بشأن غرامات التأخير نتيجة التأخر في سداد التأمينات في مواعيدها.

الرد :-

تم سداد عدد ٤ اقساط وجارى الاستمرار فى السداد حسب توافر السيولة بالشركة .

١١. بلغ رصيد حساب الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٢/٣/٣١نحو ٤٠٦.٨٩١ مليون جنيه كمايلي: -

وقد تضمن الحساب ما يلي: -

- نحو ٦.٢٧٠مليون جنيه بإسم/ أقساط سهل الطينة ويمثل الباقي من ثمن الارض المشتراة من الهيئة العامة لمشروعات التعمير والمقسطة على عشر سنوات دون سداد.

يتعين سرعة سداد الاقساط المستحقة للهيئة فى مواعيدها المحددة.

الرد :-

جارى متابعة السداد بالخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير وتوريد بعض المبالغ من مشترى الارض لهيئة التعمير مباشرة حيث تم سداد مبلغ ٧٤٢ جنيه مصرى من المستثمر شركة النور للهيئة

- تضمن الرصيد في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ١,٩٠٦مليون جنيه باسم اقساط ضريبة المبيعات والتي تمثل المستحق لمصلحة الضرائب على المبيعات على السلع الرأسمالية بناءً على حكم

المحكمة في القضية رقم ٥٦٥٤لسنة ٦٠ق بالقضاء الإداري بالإسكندرية.

يتعين سداد المبالغ المستحقة لمصلحة الضرائب على المبيعات حتي لا تتعرض الشركة للغرامات المقررة بالقانون.

الرد :-

سيتم السداد حسب توافر السيولة بالشركة .

- بلغت قيمة أمانات موردين ومقاولين في ٢٠٢٢/٣/٣١نحو٢٧.١٠٨ مليون جنيه وهي تمثل مبالغ محتجزة من المقاولين مقابل الأعمال المسندة إليهم من الشركة وقد لوحظ أن الشركة دأبت على استقطاع تلك المبالغ من المقاولين وتعليتها بالأرصدة الدائنة واستخدامها في أنشطة الشركة المختلفة دون سدادها لأصحابها.

يتعين بحث تلك المبالغ والعمل على تسويتها.

الرد :-

يتم تعلية تلك الامانات على اساس نهو بعض الملاحظات فى تنفيذ الاعمال بناءاًعلى توصيات مناطق التنفيذ بتعليتها لحين نهو تلك الملاحظات وردها للشركة من جهة الاسناد ولا يتم استخدامها مطلقاً لأى نشاط فى الشركة

١٢. بلغ رصيد قروض وتسهيلات قصيرة الاجل في ٢٠٢٢/٣/٣١ مبلغ ٥٤,٨٨٤ مليون جنيه عبارة عن أقساط قروض مستحقة لجهات أجنبيه ومحلية منذ سنوات دون سداد.

يتعين العمل على سرعة سداد أقساط القروض المتأخرة والمستحقة على الشركة نظرا لزيادتها بقيمة الفوائد كل عام.

الرد :-

يتم الخصم من مستحقات الشركة طرف هيئة التعمير .

١٣. تضمنت القوائم المالية أصول وخصوم بنحو ٥٨.٣٢٣ مليون جنيه قيمة الأرصدة بفرع الشركة بليبيا والمتوقف منذ عام ٢٠١١ والتي تم تقييمها بسعر الصرف في ٢٠١٤/٦/٣٠ والمتمثلة في :-

نحو ٢٩٢ ألف جنيه أصول ثابتة، ومخزون بنحو ٢.١٠٦ مليون جنيه وعملاء وأوراق قبض بنحو ٣٠.٨١٣ مليون جنيه وأرصدة

مدينة بنحو ١٨.٢٨٤مليون جنيه ونقدية بنحو ٦.٨٢٦ مليون جنيه ومكون لها مخصصات بمبلغ بنحو٨.١٦٩ مليون جنيه وأرصدة دائنة بمبلغ ٥٠.١٥٣ مليون جنيه وتعتبر هذه الأرصدة الاستثمارات معطلة وذلك بخلاف مبلغ ٤٣.٠٩٣مليون جنيه جاري ليبيا بفرع مصر ولم تتحقق من صحة وجود تلك الأرصدة في تاريخ الميزانية لوجودها بدولة ليبيا ولم تعد ميزانيات عن فرع الشركة بليبيا منذ عام ٢٠١٤ للظروف الأمنية بدولة ليبيا.

يتعين تقييم تلك الأرصدة طبقاً لسعر الصرف في ٢٠٢٢/٣/٣١ وموافاتنا بما يفيد وجود تلك الارصدة في ٢٠٢٢/٣/٣١ واتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

الرد :.

نظراً لتوقف العمل بفرع الشركة بليبيا وعدم استخراج قوائم مالية وعدم التواجد للظروف الامنية جارى العمل على عودة العمل بالفرع واستخراج قوائم مالية جديدة والعرض على مراقب الحسابات وعليه تم تثبيت سعر صرف اخر ميزانية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ حتى لا يؤثر ذلك على الارصدة وتحقيق ارباح وهمية .

١٤. وجود عجز في حقوق الملكية في٢٠٢٢/٣/٣١ بمبلغ نحو ٤٤٨.٨٠٠ مليون جنيه مما ترتب على ذلك عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد المبالغ المستحقة عليها من ضرائب وتأمينات ومستحقات مقاولين وأجور في المواعيد القانونية ولجوئها إلى الاقتراض من البنوك التجارية بمبلغ نحو ٩٦.٨٧٣مليون جنيه.

١٥. تحقيق خسائر مالية متتالية بلغت خلال السنوات السابقة مبلغ نحو ٤٧١.٤٧١مليون جنيه (بخلاف مبلغ ٤٢.٤٢٩ جنيها خسائر الفترة) وهو يمثل اكثر من ٧ امثال رأس المال وبما يؤدي الى وجود شك جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار.

يتعين الدراسة ووضع الحلول لمعالجة الخلل فى عجز رأس المال العامل.

رئيس قطاع الشئون المالية